



تعريف سوق الصرف الأجنبي

تعريف سوق الصرف الأجنبي

يعتبر المكان الذي تجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء، وسوق الصرف ليست كغيرها من الأسواق المالية أو التجارية، إذ أنه ليس محددًا بمكان معين يجمع البائع والمشتري، وإنما يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أجهزة الهاتف والتلكس والفاكس داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي (Rooms Dealing) في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية مثل: نيويورك، لندن، طوكيو، فرانكفورت، سنغافورة، هونغ كونغ، سان فرانسيسكو، سيدني، زيورخ، تورنتو، بروكسل، البحرين، هونغ كونغ... إلخ، ويعمل كشبكة تتجه على توحيد المجال الاقتصادي الدولي.

وتكون غرف التعامل في البنوك مزودة بأجهزة المعلومات مثل رويتر وتيلرات (Monitor Reuter) وداوجونز، والتي تعرض على شاشاتها التغيرات الفورية التي تطرأ على أسعار العملات المختلفة وأسعار الفائدة على الودائع بالعملات الحرة لآجال مختلفة على مدى 24 ساعة.

وبجري التعامل بين البنوك في مجال الصرف الأجنبي إما لحسابها الخاص: عندما تقوم بتغطية مراكزها المكشوفة بالعملات الأجنبية أو في محاولاتها تحقيق أرباح من عمليات المضاربة في النقد الأجنبي، وإما أنها تشارك في السوق باعتبارها مؤسسات وسيطة بين عملائها المصدرين والمستوردين.

تعتبر نسبة التحويل بين العملات التي تقوم بها المصارف هذه كناية عن أسعار نسبية للعملات وتعرف غالبًا بأسعار الصرف أو معدلات الصرف (change de taux, change de Cours).

وتتقلب هذه الأسعار من يوم إلى آخر (jour le jour au) تبعًا لتغيرات العرض والطلب للعملات، ويميز تقليديًا بين معدلات الصرف الثنائية أو المزدوجة (Bilatéraux) ومعدلات الصرف الفعلية (Effectifs).

1- معدل الصرف الثنائي أو المزدوج: هو سعر العملة A بالنسبة للعملة B فإذا قيل على سبيل المثال أن الدولار الأمريكي يساوي 105.70 ين ياباني (25/11/1999)، فهذا يعني تبيان حال سعر الصرف المزدوج الفوري للدولار الأمريكي بالنسبة لليين الياباني.

2- معدل الصرف الفعلي: للعملة A هو معدل وسطي مرجح (pondérée Moyenne) بمعدلات الصرف الثنائية أو المزدوجة A بالنسبة لعملات البلدان التي يقيم معها البلد المصدر للعملة A علاقات تجارية، ومعدلات الترجيح، في المعدل الوسطي المرجح ترتبط بالحصص النسبية للمبادلات التجارية الثنائية في التجارة الدولية الإجمالية للبلد المعني.

وبالإمكان الانتقال من معدل الصرف الفعلي إلى معدل الصرف الفعلي الحقيقي، هذا الأخير هو معدل الصرف الفعلي مصححًا بعد الأخذ بالاعتبار لتوازن معدلات التضخم مع نفس الشركاء التجاريين.

طلبة السنة الرابعة ليسانس

تخصص: مالية ، نقود وبنوك

إعداد الدكتور: مفتاح صالح

أستاذ محاضر قسم الاقتصاد

جامعة بسكرة

جميع الحقوق محفوظة © مجلة المحاسب العربي